



تحسين مشاركة المجتمع المدني في جامعة الدول العربية

أيلول/سبتمبر 2018

مركز القانون والديمقراطية - Centre for Law and Democracy

info@law-democracy.org

+1 902 431-3688

www.law-democracy.org

جدول المحتويات

1	1. مقَدِّمة
3	2. المعايير الدولية للمشاورات
6	3. ممارسات أفضل لمنظمات حكومية دولية أخرى
6	أ. مجلس أوروبا
8	ب. منظمة الدول الأمريكية
8	أ. فرص اشتراك منظمات المجتمع المدني
11	ii. مؤتمرات قمة الأمريكيتين
12	ت. المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة
13	ث. البنك الدولي
15	4. ممارسات جامعة الدول العربية
20	5. الخلاصة

شكر وتقدير

عمل على إعداد هذا التقرير كلٌّ من بورديا كاريجيا، مسؤولة الشؤون القانونية في مركز القانون والديمقراطية، وطوبي مندل، المدير التنفيذي لمركز القانون والديمقراطية، وماجد صالح، من اللجنة المدنية لاستقلال القضاء وسيادة القانون، فلسطين.

وتم إعداده في إطار مشروع "بناء الفرص لمشاركة المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية" والذي يجري في شراكة رباعية بين مركز القانون والديمقراطية، كندا ومدى، فلسطين ومؤسسة مهارات، لبنان ومنظمة "ترانسيرانسي المغرب"، المغرب.

تم دعم هذا التقرير من قبل منحة من مؤسسات المجتمع المفتوح (Open Society Foundations).

© CLD, Halifax

تم ترخيص هذا العمل بموجب رخص المشاع المبدع – ترخيص NonCommercial-ShareAlike 3.0 Unported.

يمكنكم في أي وقت نسخ هذا العمل وتوزيعه وعرضه والقيام بأعمال مشتقة عنه، شريطة:

1. ذكر عمل مركز القانون والديمقراطية.
2. عدم استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.
3. توزيع أي أعمال مشتقة من هذا المنشور بموجب ترخيص مشابه لهذا الترخيص.

لمراجعة نسخة من الترخيص المذكورة، يرجى زيارة الموقع التالي:

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/>

1. مقدمة

على مدى العقدين المنصرمين، تحوّلت العلاقة بشكل جذري بين المجتمع المدني وهياكل الحوكمة وإجراءاتها على كافة المستويات، المحلية والإقليمية والعالمية. في الماضي، كانت منظمات المجتمع المدني تُعتبر أحياناً كقوى معارضة كان على القطاع الخاص والحكومات الدفاع عن نفسها بوجهها. إلا أنه من المقبول اليوم، بشكل عام، أن منظمات المجتمع المدني هي جهات معنية حقيقية تستحق مقعداً على طاولة عمليات إجراءات الحوكمة وصنع القرارات. ومع تزايد الإقرار بمنظمات المجتمع المدني ومشاركتها بشكل فاعل في هذه المساحات، فقد أصبحت تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية وضع السياسات من قبل الجهات الفاعلة الخاصة والعامة، وهذا يشمل الهيئات المتعددة الأطراف الرفيعة المستوى مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين¹.

ويستمر المجتمع المدني بالتطور بطرق مؤثرة وديناميكية. ولم تزد منظمات المجتمع المدني من حيث الأرقام المجردة فحسب، بل إن تكنولوجيات الاتصالات الفعالة من حيث التكلفة والمتاحة بشكل كبير قد خلقت أيضاً فرص مشاركة جديدة لمنظمات المجتمع المدني. وقد سهل نشاط منظمات المجتمع المدني المتزايد على الإنترنت تطوير شبكات معارف جديدة، خالية من الحواجز الجغرافية. ومن الأمثلة على النطاق الواسع لهذه التقنيات الجديدة التي تعمل كقوة دافعة لربط الأشخاص، نذكر ثورات الربيع العربي وحركة "احتلوا"².

وفي حين ثمة الكثير من الطرق لتعريف المجتمع المدني، فهو يُعتبر بشكل عام "المساحة خارج العائلة والسوق والدولة"³. ويعرّف البنك الدولي المجتمع المدني على أنه:

المصفوفة الواسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والتي لا تبغى الربح، ذات الحضور في الحياة العامة والتي تعبر عن اهتمامات أعضائها والآخرين وقيمهم، بناءً على اعتبارات اثنية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية⁴.

وفقاً للمنتدى الإقتصادي العالمي، يعرّف الاتحاد الأوروبي منظمات المجتمع المدني بحيث تشمل مجموعة واسعة من المنظمات، بما فيها:

كافة الهياكل غير التابعة للدولة والتي لا تبغى الربح والحيادية والخالية من العنف التي يتنظّم الأشخاص من خلالها لتحقيق أهداف وأمثلة عليها، إن كانت سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية... وهي تشمل منظمات المجتمع المدني المبنية على العضوية وعلى القضية والموجهة نحو الخدمات. وتعد هذه المنظمات، ضمن غيرها، منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية والجمعيات ومؤسسات البحوث ومنظمات النوع الجنساني والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية

¹ المنتدى الإقتصادي العالمي، دور المجتمع المدني في المستقبل، 2013، ص. 5 و7 (*The Future Role of Civil Society*, 2013)، متوفر على الرابط التالي: http://www3.weforum.org/docs/WEF_FutureRoleCivilSociety_Report_2013.pdf

² المرجع نفسه، ص. 5-6.

³ المرجع نفسه، ص. 8.

⁴ البنك الدولي، مشاورات مع المجتمع المدني: وثيقة عمل مرجعية (2007)، ص. 1 (*Consultations with Civil Society: A Sourcebook Working Document* (2007), p. 1)، متوفر على الرابط التالي: http://siteresources.worldbank.org/CSO/Resources/ConsultationsSourcebook_Feb2007.pdf.

تحسين مشاركة المجتمع المدني في جامعة الدول العربية

الجنسانية، والتعاونيات والجمعيات المهنية والتجارية والإعلام الذي لا يبغى الربح. وتشكل نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل، أي ما يُسمى بالشركاء الاجتماعيين، فئة محددة من منظمات المجتمع المدني⁵.

لبنك التنمية الإفريقي تعريف واسع مماثل للمجتمع المدني:

يشمل المجتمع المدني مجموعة من النشاطات البشرية والترايطية التي تعمل في المجال العام خارج الدولة. وهو تعبير طوعي عن اهتمامات وتطلعات المواطنين المنظمين والموحدين من خلال مصالح أو أهداف أو قيم مشتركة، يحتشدون في عمل جماعي، إما بصفة مستفيدين أو أصحاب مصلحة في عملية التنمية. مع أن المجتمع المدني يقف بعيداً عن الدولة، إلا أنه ليس بالضرورة في تناقض جوهرى معها، وهما يؤثران على بعضهما البعض في نهاية المطاف⁶.

ثمة أسباب لا تعد ولا تحصى لأهمية وضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني مع المنظمات الحكومية الدولية، بما فيها جامعة الدول العربية. إنما ثمة مشكلة نقص ديمقراطي كبرى بين الهيئات الدولية والإقليمية تدعو إلى المعالجة بشكل طارئ، بغية إعادة مصداقيتها. وقد طالبت قادة الحكومات والأعمال التجارية والمجتمعات المدنية، استجابةً لهذا الأمر، بشمولية اجتماعية أكبر في نماذج الحوكمة للمنظمات الحكومية الدولية⁷.

من الناحية العملية، يحاول الكثير من المنظمات الحكومية الدولية العمل على مستوى منعزل عن الأشخاص والمجتمعات المحلية المستفيدة التي هي فعلياً متأثرة بالسياسات والبرامج التي تعتمدها المنظمات وتقدمها. وغالباً ما يتمتع ممثلو المجتمع المدني بالخبرات وبشبكات المعارف على المستوى الشعبي، وبالتالي يكونون قادرين على لعب دور الجسر بين المنظمات الحكومية الدولية والأشخاص. ويكون إشراك منظمات المجتمع المدني في عمل المنظمات الحكومية الدولية مفيداً بشكل متبادل، بقدر ما بإمكانه المساعدة على تحسين صياغة السياسات والاستراتيجيات، كما وطريقة تطبيقها على الأرض⁸. ولا يعطي إشراك مجموعة متنوعة من المجتمعات المحلية ووجهات النظر في المناقشات والمفاوضات الشعب صوتاً فحسب، بل يحسن نسبة النجاح أيضاً. أما ترسيخ السياسات والممارسات في الحياة اليومية للناس فيعني أنه من المرجح أن تأخذ هذه السياسات والممارسات واقع الناس بعين الاعتبار، مما سيؤدي إلى نتائج أفضل. ويتمنح إعطاء المجتمعات المحلية صوتاً إحساساً بالقوة والملكية حيال السياسات والممارسات التي تطالها بشكل مباشر، مما يزيد أيضاً من فرص النجاح⁹.

وتستند أهمية إشراك المجتمع المدني على المبادئ الأوسع للمنظمات الحكومية الدولية. إن أعضاء جامعة الدول العربية كلهم أعضاء في الأمم المتحدة أيضاً. ويشكل الإقرار بأن المجتمع المدني هو أحد الجهات الرئيسية المعنية في تطوير أهداف التنمية المستدامة وتطبيقها ومتابعتها ومراجعتها أحد المبادئ الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 للأمم المتحدة¹⁰. وتعترف

⁵ المنتدى الإقتصادي العالمي، المذكرة 2، ص.8

⁶ مجموعة بنك التنمية الإفريقي، تدابير لتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني، ص.6. متوفر على الرابط التالي:
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Policy-Documents/Framework_for_Enhanced_Engagement_with_Civil_Society_Organizations-06_2015.pdf

⁷ المنتدى الإقتصادي العالمي، المذكرة 2، ص.12.

⁸ المرجع نفسه، ص.11.

⁹ شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة التابعة للأمم المتحدة، تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة، 17 شباط/فبراير 2016. متوفر على الرابط التالي:

<https://www.un.org/development/desa/civil-society/2016/02/17/strengthening-civil-society-engagement-at-the-un/>

¹⁰ راجع، Nilo, A., *Civil Society & Other Stakeholders: Leaving no one behind when implementing the Agenda 2030*, ص.5 و6. متوفر على الرابط التالي:
<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/9486ANilo%20Civil%20Society%20%20Other%20Stakeholders.pdf>; والمذكرة 10 الصادرة

عن شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة التابعة للأمم المتحدة.

مركز القانون والديمقراطية هو منظمة غير ربحية لحقوق إنسان وتعمل على المستوى الدولي لتأمين الخبرة القانونية في مجال حقوق الإنسان والتي هي أساس

الفقرة السادسة من إعلان أهداف التنمية المستدامة بالدور الهام الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في تطوير الأهداف، في حين تعترف الفقرة 39 بدورها في تطبيق الأهداف¹¹. الهدف الرئيسي لهذا التقرير هو تسليط الضوء على المعايير الدولية والممارسات الفضلى لمشاركة المنظمات الحكومية الدولية وعلى هذا الأساس الإشارة إلى التغييرات الممكنة في سلوك جامعة الدول العربية لجعلها أكثر تماشيًا مع طريقة عمل منظمات حكومية مشتركة أخرى في هذا المضمار.

ويبدأ هذا التقرير بإلقاء نظرة على بعض المعايير العامة للمشاورات، يليها قسمٌ يحدّد التجربة والممارسات لمختلف المنظمات الحكومية الدولية ويصف ممارساتها وسياساتها الداخلية في مجال إشراك الجهات الفاعلة الخارجية، مع تركيز خاص على منظمات المجتمع المدني. يركّز التقرير على المنظمات الحكومية الدولية المماثلة لجامعة الدول العربية من حيث الهيكلية والمكانة والهدف، بالتحديد مجلس أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية والمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة والبنك الدولي. ثم يستعرض سياسات جامعة الدول العربية وممارساتها في هذا المجال، ليختم بمجموعة من التوصيات على جامعة الدول العربية أخذها بعين الاعتبار بغية تحسين مشاركتها.

2. المعايير الدولية للمشاورات

ثمة كمّ كبير من المواد حول كيفية إجراء مشاورات متينة مع المجتمع المدني. إلا أننا نركّز، للأهداف الحالية، على مدونة الممارسات الجيدة للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار الصادرة عن مجلس أوروبا في العام 2009. تقدّم هذه المدونة مجموعة واضحة من المبادئ والخطوط التوجيهية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع القرار، بخاصة في ما يتعلّق بتطوير السياسات¹².

تنص المدونة على المبادئ المنظمة المطلوبة لتعزيز علاقة استشارية جيدة بين السلطات العامة والمجتمع المدني:

- *المشاركة* - منظمات المجتمع المدني قادرة على جمع آراء المواطنين وتوجيهها بحيث تقولب عملية صنع القرارات؛
- *الثقة* - التفاعلات بين منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة نزيهة وشفافة ومتسمة بالإحترام وموثوقة بشكل متبادل ومركزة على الهدف المشترك القاضي بتحسين حياة الأشخاص؛
- *المساءلة والشفافية* - الإنفتاح والوضوح والمسؤولية موجودين في كافة المراحل؛ و
- *الاستقلالية* - تُحترم منظمات المجتمع المدني بصفتها هيئات مستقلة تتمتع بالحرية في التصرف بشكل مستقل، كما تُحترم أهدافها وقراراتها ونشاطاتها¹³.

وتشرح المدونة أيضًا وجود أربعة مستويات للمشاركة:

1. *المعلومات* - يُطلَب أو يتوقَّع مستوى منخفض من المشاركة ينطوي على توفير معلومات أحادية الإتجاه من السلطات العامة، من دون أي تدخل من منظمات المجتمع المدني.

¹¹ الأمم المتحدة، *تحول عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*، 2015 (UN Doc. A/Res/70/1). متوفر على الرابط التالي:

<https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld/publication>.

¹² مجلس أوروبا، مدونة الممارسات الجيدة للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار (CONF/PLE(2009)CODE1)، اعتمدها مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية لمجلس

أوروبا، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2009. متوفر على الرابط التالي: <https://www.coe.int/en/web/ingo/civil-participation>.

¹³ مجلس أوروبا، المدونة باختصار (The Code in Brief)، ص. 2. متوفرة على: <https://www.coe.int/en/web/ingo/civil-participation>.

2. *المشاورات* – مستوى من المشاركة تسأل فيه السلطات العامة رأي منظمات المجتمع المدني حول مواضيع أو تطورات سياسية محددة، إنما تنبع المبادرة والمواضيع من السلطات العامة وليس من منظمات المجتمع المدني.

3. *الحوار* – أي عندما يمكن اتخاذ المبادرات من قبل أي من الأطراف، ويمكن أن تكون واسعة النطاق أو تعاونية. واسعة النطاق تعني أن الحوار الذي يكون بالإتجاهين يكون مبنياً على المصالح المتبادلة والأهداف التي يتم مشاركتها بشكل محتمل، ويؤمن تبادلاً منتظماً من الآراء في المنتديات العامة أو من خلال الإجماعات المخصصة. يشير الحوار التعاوني إلى الحوار المبني على مصالح متبادلة ويركز على تطوير سياسة محددة. ويكون الحوار التعاوني رفيع المستوى أكثر من الحوار واسع النطاق، وغالباً ما يتكوّن من اجتماعات مشتركة ومتكررة ومنظمة، حيث يتم تطوير استراتيجيات السياسات بشكل يؤدي إلى التوصل إلى نتائج مثال التشريعات أو التوصيات المشتركة.

4. *الشراكة* – هي أعلى مستوى من المشاركة. وتعمل منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة معاً وبشكل وثيق، مع احترام استقلالية منظمات المجتمع المدني وقدرتها على القيام بالحملات والعمل من دون أن تشكل الشراكة قيوداً. ويمكن للشراكات أن تتضمن نشاطات توفير خدمات ومنتديات تشاركية وإنشاء هيئات صنع قرارات مشتركة¹⁴.

ثم تتناول المدونة كيف على السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني المشاركة من خلال شرح كيفية تفاعلها طوال دورة عملية صنع القرار، التي تتألف من ست خطوات:

1. *وضع الخطة* – في هذه المرحلة، تسعى منظمات المجتمع المدني إلى قولبة الخطة من خلال الحملات والقيام بممارسة ضغط معين على صنّاع القرار وعلى أساس احتياجات المصالح الجماعية ومخاوفها بطريقة تكون مكتملة للمناقشات العامة الأخرى.
2. *الصياغة* - تحدّد منظمات المجتمع المدني المشاكل وتقدّم الحلول وتقدّم الأدلة للإقتراحات التي تفضّل أن تدخلها في عمليات صياغة السياسات القائمة أو الثابتة. وبشكل خلق الفرص للمشاورات عنصرًا أساسيًا في هذه المرحلة بغية جمع المدخلات من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة.
3. *القرار* – قد تختلف عمليات صنع القرار بحسب السياق، إلا أنها عادةً ما تشمل على هيئات ذات صلاحيات رسمية تعتمد توجيهات أو قواعد السياسات النهائية. على هذا المستوى، على مسودات المستندات أن تكون مفتوحة للمدخلات ومشاركة منظمات المجتمع المدني قبل اتخاذ السلطات العامة أي قرار.
4. *التنفيذ* – هذه هي المرحلة التي تكون فيها منظمات المجتمع المدني الأكثر نشاطاً، إن كان من ناحية تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع. وهذه هي المرحلة التي يتم فيها تحقيق الناتج المرجو، ومن الهام بمكان الحصول على المعلومات الواضحة والشفافة حول التوقعات والفرض والشراكات الناشطة في هذه المرحلة.
5. *الرصد* – ترصد منظمات المجتمع المدني، في هذه المرحلة، نواتج السياسة المنقّدة وتقيّمها، ويجب وضع أنظمة رصد فاعلة وشفافة تضمن الهدف المرجو.
6. *إعادة الصياغة* – عقب التنفيذ والرصد، قد يكون قد تمّ تحديد تغييرات في احتياجات المواطنين أو في فاعلية بعض السياسات أو الاستراتيجيات، بحيث تدعو الحاجة إلى تغيير في السياسة. وعلى إعادة الصياغة أن تستند على الحصول على المعلومات وعلى فرص الحوار لتحديد احتياجات ومبادرات جديدة، على حد سواء¹⁵.

¹⁴ المرجع نفسه، ص. 3.

¹⁵ المرجع نفسه، ص. 4.

تحسين مشاركة المجتمع المدني في جامعة الدول العربية

توصي المدونة بأدوات عملية بإمكانها تمكين المشاركة المدنية في كافة مراحل عملية صنع القرار بأكملها، مثال توفير آليات مشاركة إلكترونية وزيادة القدرة من خلال الدورات التدريبية وبرامج التبادل وخلق الهيكلية مثال الهيئات المنسقة واعتماد وثائق إطارية مثال الإتفاقيات الثنائية التي تضع الأساس للعلاقة بين السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني. أخيرًا، تقدّم المدونة مصفوفة المشاركة المدنية، المشار إليها أدناه، والتي يعتبرها مجلس أوروبا قابلة للتطبيق في أي سياق لصنع القرارات، إن كان محليًا أو وطنيًا أو دوليًا. ويمكن استعمالها بعدة طرق، بما فيها متابعة مستويات مشاركة المجتمع المدني أو تقييم مشاركة منظمة المجتمع المدني أو كمورد لنشاطات تخطيط منظمة المجتمع المدني أو لتحديد طرق لتعزيز المشاركة عن طريق الانتقال إلى مستوى أعلى.

MATRIX OF CIVIL PARTICIPATION

Levels of participation						
PARTNERSHIP	<ul style="list-style-type: none"> Working group or committee 	<ul style="list-style-type: none"> Co-drafting 	<ul style="list-style-type: none"> Joint decision-making Co-decision making 	<ul style="list-style-type: none"> Strategic partnerships 	<ul style="list-style-type: none"> Working groups or committee 	<ul style="list-style-type: none"> Working groups or committee
DIALOGUE	<ul style="list-style-type: none"> Hearings and public forums Citizens' forums and future councils Key government contact 	<ul style="list-style-type: none"> Hearings and Q&A panels Expert seminars Multi-stakeholder committees and advisory bodies 	<ul style="list-style-type: none"> Open plenary or committee sessions 	<ul style="list-style-type: none"> Capacity-building seminars Training seminars 	<ul style="list-style-type: none"> Working groups or committee 	<ul style="list-style-type: none"> Seminars and deliberative forums
CONSULTATION	<ul style="list-style-type: none"> Petitioning Consultation online or other techniques 	<ul style="list-style-type: none"> Hearings and Q&A panels Expert seminars Multi-stakeholder committees and advisory bodies 	<ul style="list-style-type: none"> Open plenary or committee sessions 	<ul style="list-style-type: none"> Events Conferences Forums Seminars 	<ul style="list-style-type: none"> Feedback mechanisms 	<ul style="list-style-type: none"> Conferences or meetings Online consultation
INFORMATION	<ul style="list-style-type: none"> Easy and open information access Research Campaigning and lobbying Website for key documents 	<ul style="list-style-type: none"> Open and free access to policy documents Website for key documents Campaigns and lobbying Web casts Research input 	<ul style="list-style-type: none"> Campaigning and lobbying 	<ul style="list-style-type: none"> Open access to information Website for information access E-mail alerts FAQ Public tendering Procedures 	<ul style="list-style-type: none"> Open access to information Evidence gathering Evaluations Research studies 	<ul style="list-style-type: none"> Open access to information
Steps in the political decision making process	AGENDA SETTING	DRAFTING	DECISION	IMPLEMENTATION	MONITORING	REFORMULATION

مركز القانون والديمقراطية هو منظمة غير ربحية لحقوق إنسان وتعمل على المستوى الدولي لتأمين الخبرة القانونية في مجال حقوق الإنسان والتي هي أساس

3. ممارسات أفضل لمنظمات حكومية دولية أخرى

تختلف مشاركة المنظمات الحكومية الدولية مع المجتمع المدني بحسب نوع المنظمة الحكومية الدولية والسياق الذي تعمل فيه. إلا أنه يمكن تحديد العديد من أوجه التشابه لأن معظم المنظمات الحكومية الدولية لديها قيَم ورؤيا مماثلة في ما يختص بأهمية مشاركة المجتمع المدني ومزاياها. ويستعرض هذا القسم السياسات ذات الصلة الصادرة عن مجلس أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية والمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة والبنك الدولي.

أ. مجلس أوروبا

تبنى مجلس أوروبا سياسة إشراك للمجتمع المدني متينة وفاعلة جدًا، تركّز بشكل خاص على منح هذه المنظمات 'صفة تشاركية' في المنتديات الرائدة في مجالات صنع السياسات واتخاذ القرارات. تندرج علاقات مجلس أوروبا مع المنظمات غير الحكومية في إطار فئتين واسعتين:

- أ. العلاقات مع المنظمات الدولية غير الحكومية: يمكن أن يُنظر إليها على أنها العلاقات القانونية لمجلس أوروبا مع المنظمات غير الحكومية. تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية الحاصلة على صفة تشاركية والمعروفة جماعيًا بمؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية لمجلس أوروبا، بشكل فاعل، في عملية صنع القرار في مجلس أوروبا وفي تنفيذ برامجه، وبالتالي تضمن صلتها بتوقعات الأوروبيين.
- ب. برامج المجتمع المدني مع المنظمات غير الحكومية الشريكة: ترمي برامج التعاون للمجتمع المدني إلى تعزيز دور المجتمع المدني في ديمقراطية تعددية، وبشكل خاص تشجيع المشاركة العامة في صنع القرارات¹⁶.

مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية لمجلس أوروبا المشار إليه أعلاه هو الهيئة الرئيسية التي تمثل المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتعدى الـ 400 والتي تتمتع بصفة تشاركية في مجلس أوروبا. ويتخذ المؤتمر قرارات متعلقة بالسياسات ويتبنى برامج عمل من خلال الإشتراك في الحوار (أو 'الحوار الرباعي'، الذي يمثل طبيعة النقاشات الرباعية الإتجاه) مع لجنة الوزراء والجمعية البرلمانية ومؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابعة لمجلس أوروبا. الهدف هو "التأكد من عمل الصفة التشاركية بشكل صحيح وبالتالي المساعدة على تكريس الدور السياسي للمجتمع المدني في مجلس أوروبا"¹⁷. وفي حين أن منح الصفة الخاصة للمنظمات الدولية غير الحكومية يعود إلى سنة 1952، إلا أن لجنة الوزراء لم تقرّ الإعتراف بها كهيئة ومنحها أمانة عامة وإمكانية الوصول إلى غرف الإجتماعات، كما والترجمة الفورية لاجتماعاتها، إلا عقب المؤتمر العام للمنظمات الدولية غير الحكومية¹⁸. يجتمع المؤتمر حاليًا مرتين في السنة في ستراسبورغ خلال الجلسات العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا¹⁹، وينظم حفلات متصلة بأولويات مجلس أوروبا في مراحل مختلفة طوال السنة²⁰.

¹⁶ مجلس أوروبا: مجلس أوروبا والمنظمات غير الحكومية: معززي الديمقراطية والمواطنة الفاعلة في أوروبا. متوفر على الرابط التالي:

<https://www.coe.int/en/web/ingo/overview>

¹⁷ مجلس أوروبا: مؤتمر المنظمات غير الحكومية الدولية في مجلس أوروبا. متوفر على الرابط التالي: <https://www.coe.int/en/web/ingo/the-conference-of-ingos-in-a-nutshell>.

¹⁸ مجلس أوروبا: تاريخ مؤتمر المنظمات غير الحكومية الدولية في مجلس أوروبا، 2016، ص. 3. متوفر على الرابط التالي: <https://www.coe.int/en/web/ingo/conference>.

¹⁹ مجلس أوروبا، المذكرة 18.

تحسين مشاركة المجتمع المدني في جامعة الدول العربية

يقوم مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية أيضًا، كجزء من مهمته للمساعدة في زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرارات، بزيارات للدول الأعضاء للقاء منظمات غير حكومية محلية وسلطات عامة، بغية "تعريفها إلى مؤتمر المنظمات الدولية غير الحكومية وتحقيق فهم أفضل للتعاون بين المنظمات غير الحكومية وصانعي القرار ومناقشة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية صنع القرارات العامة." ويستمتع المؤتمر إلى المنظمات غير الحكومية والسلطات العامة، على حد سواء، بغية قياس استخدامهم للأدوات التشاركية ويتابع كل زيارة بواسطة تقرير يسلط الضوء فيه على المسائل الهامة التي تواجه المنظمات غير الحكومية في ذينك السياق والوقت المحددين ويصيغ التوصيات لتحسين فاعلية التعاون.²¹ وقد أُجريت، منذ العام 2015، 12 زيارة.

وقد حدّدت لجنة الوزراء، في قرارها (2016)3، الشروط والأحكام الذي يجب الإيفاء بها بغية الحصول على الصفة التشاركية²². وعلى المنظمات الدولية غير الحكومية الراغبة بالحصول على هذه الصفة أن تقدّم طلبًا رسميًا وأن توقع بيانًا تقبل بموجبه المبادئ المنصوص عليها في مقدمة النظام الأساسي لمجلس أوروبا ومادته الأولى. وعلى كل منظمة دولية غير حكومية تقدّمت بطلب أن تقدّم نظامها الأساسي وقائمة بأي منظمات أعضاء ونشاطها وتقاريرها المالية للسنتين المنصرمتين²³. إضافةً إلى ذلك، يمكن لهذا النظام الأساسي أن يُعطى فقط للمنظمات الدولية غير الحكومية التي تستوفي الشروط الجوهرية التالية:

- (أ) التي تحترم القيم والمبادئ لمجلس أوروبا وتدافع عنها؛
- (ب) القادرة، من خلال عملها، على دعم تحقيق تلك الوحدة الأوثق المشار إليها في المادة الأولى من النظام الأساسي لمجلس أوروبا؛
- (ت) التي تم إنشاؤها بناءً على قانون تأسيسي تمّ اعتماده وفقًا للمبادئ الديمقراطية؛
- (ث) التي تتمتع بهيكلية وحوكمة ديمقراطيتين؛
- (ج) التي تكون تمثيلية بشكل خاص في مجال (مجالات) اختصاصها وفي مجالات عملها التي يتشارك فيها مجلس أوروبا؛
- (ح) التي تكون ممثلة على الصعيد الأوروبي، أي أن لديها أعضاء في خمسة دول أعضاء في مجلس أوروبا، على الأقل؛
- (خ) التي أنشئت وقامت بنشاطات على الأقل سنتين قبل موعد تقديم طلبها للصفة التشاركية؛
- (د) التي لديها علاقات ناجحة قائمة مع مجلس أوروبا؛
- (ذ) القادرة على المساهمة والمشاركة الفعليّتين في مداولات مجلس أوروبا ونشاطاته؛
- (ر) القادرة على جعل عمل مجلس أوروبا معروفًا من قبل المجتمع.²⁴

²⁰ مجلس أوروبا، مؤتمر المنظمات غير الحكومية الدولية: الصفة التشاركية. متوفر على الرابط التالي: <https://www.coe.int/en/web/ingo/participatory-status>

²¹ مجلس أوروبا، الزيارات القطرية لمؤتمر المنظمات غير الحكومية الدولية. متوفر على الرابط التالي: <https://www.coe.int/en/web/ingo/country-visits>

²² القرار CM/Res(2016)3 الصادر عن لجنة الوزراء المعنية بالصفة التشاركية للمنظمات الدولية غير الحكومية لمجلس أوروبا، 6 تموز/يوليو 2016. متوفر على الرابط

التالي: https://search.coe.int/cm/Pages/result_details.aspx?ObjectId=090000168068824c

²³ مجلس أوروبا، مؤتمر المنظمات غير الحكومية الدولية: الصفة التشاركية، المذكرة 21.

²⁴ ملحق القرار CM/Res(2016)3، المذكرة 23.

ب. منظمة الدول الأمريكية

تُعدُّ منظمة الدول الأمريكية، التي تأسست سنة 1948، أقدم منظمة إقليمية في العالم، وقد تحلّت بإطار عمل متين لمشاركة المجتمع المدني في هيئاتها السياسية منذ العام 1999 عندما تبنت المبادئ التوجيهية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في نشاطات منظمة الدول الأمريكية²⁵. وقد سجّل حتى تاريخ اليوم 465 منظمة من المجتمع المدني لدى منظمة الدول الأمريكية وقد تمّ إنشاء ما يقارب 600 اتفاقية تعاون مع المجتمع المدني²⁶.

وتستند مقارنة منظمة الدول الأمريكية لمشاركة منظمات المجتمع المدني إلى المادتين 6 و26 من الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية²⁷. وتنصّ المقاربة على أنه لكافة المواطنين الحق والمسؤولية بالمشاركة في القرارات المتعلقة بتطوّرهم، وأن منظمة الدول الأمريكية ستقوم ببرامج ونشاطات مصمّمة لنشر المبادئ والممارسات الديمقراطية وتعزيز الثقافة الديمقراطية. وهي تفرض على المنظمة استشارة الدول الأعضاء والتعاون معهم على أساس مستمر، وأن تأخذ بعين الإعتبار مساهمات منظمات المجتمع المدني. بحسب منظمة الدول الأمريكية، فقد أدى وجود مشاركة المجتمع المدني، منذ 1999، إذ أخذ التفاهم والثقة بين منظمات المجتمع المدني ومنظمة الدول الأمريكية بالنمو، إلى "تحقيق أهداف نصف الكرة الغربي القاضية بتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التكامل الإنمائي والأمن المتعدّد الأبعاد، كما ومبادرات أخرى قيد التنفيذ في منظمة الدول الأمريكية والتي تشكّل جزءاً من الخطة الأمريكية²⁸.

أ. فرص اشتراك منظمات المجتمع المدني

ثمة ثلاث طرق يمكن لمنظمات المجتمع المدني الإشتراك فيها في عمل منظمة الدول الأمريكية. الطريقة الأولى هي التسجيل في منظمة الدول الأمريكية. الطريقة الثانية هي المشاركة من دون التسجيل من خلال حضور اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الدائم ومجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي أو هيئات مختصة أخرى في منظمة الدول الأمريكية بصفة 'ضيف خاص'. أما الطريقة الثالثة فهي المشاركة في نشاطات محددة لمنظمة الدول الأمريكية من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية لتطوير برامج مشتركة²⁹.

عندما تتبع منظمات المجتمع المدني المسار الأول وتسجّل في منظمة الدول الأمريكية ويوافق المجلس الدائم على مشاركتها، يحقّ لها:

²⁵ المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، القرار (1217/99) CP/RES. 759، مبادئ توجيهية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في أنشطة منظمة الدول الأمريكية، 15 كانون الأول/ديسمبر 1999. متوفر على الرابط التالي: http://www.oas.org/en/ser/dia/civil_society/index.shtml.

²⁶ منظمة الدول الأمريكية، العلاقات مع منظمات المجتمع المدني. متوفر على الرابط التالي: http://www.oas.org/en/ser/dia/civil_society/index.shtml.

²⁷ الميثاق الديمقراطي ما بين الدول الأمريكية، 11 أيلول/سبتمبر 2001. متوفر على الرابط التالي: https://www.oas.org/charter/docs/resolution1_en_p4.htm.

²⁸ منظمة الدول الأمريكية، العلاقات مع منظمات المجتمع المدني. المذكرة 27.

²⁹ منظمة الدول الأمريكية، دليل مشاركة المجتمع المدني في أنشطة منظمة الدول الأمريكية، ص. 21. متوفر على الرابط التالي:

https://www.oas.org/en/ser/dia/civil_society/manual.shtml

تحسين مشاركة المجتمع المدني في جامعة الدول العربية

- رفع التوصيات وتقديم المساعدة في التنفيذ الفاعل لقرارات منظمة الدول الأمريكية المتخذة في كل جلسة للجمعية العامة، بشكل ملانم.
- استلام الجدول الزمني لاجتماعات منظمة الدول الأمريكية والمواضيع التي ستناقش في الاجتماعات، عند الإمكان.
- تعيين الممثلين للمشاركة في الاجتماعات العامة للمجلس الدائم ومجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي والهيئات التابعة لهما.
- الحصول على الاستشارات الافتراضية عبر شبكة الإنترنت حول مسائل ومبادرات تروّجها منظمة الدول الأمريكية.
- المساهمة في تحضير جدول أعمال الاجتماع السنوي للمجلس الدائم المتعلق بمسألة ذات مصلحة خاصة لمنظمات المجتمع المدني المسجلة، لحوار واسع وموضوعي.
- حضور الاجتماعات المغلقة للمجلس الدائم ومجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي والهيئات الأخرى بموافقة رئيس الاجتماع المعني، بالتشاور مع الوفود المشاركة للدول الأعضاء.
- استلام المستندات مسبقًا لاجتماعات فرق العمل واللجان الخاصة للمجلس الدائم أو مجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي.
- توزيع المستندات الخطية قبل اجتماعات لجان المجلس الدائم أو مجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي.
- تقديم المستندات الخطية التي لا تتجاوز الـ 2000 كلمة، حول مسائل تقع ضمن مجال صلاحيتها الخاصة وتظهر في جدول الأعمال أو برنامج الأعمال لاجتماعات المجلس الدائم ومجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي ولجانها. ويتم توزيع هذه المستندات من قبل الأمانة العامة للدول الأعضاء.
- استلام مقررات منظمة الدول الأمريكية المتخذة في كل جلسة للجمعية العامة.³⁰

إضافةً إلى ذلك، بإمكان منظمات المجتمع المدني المسجلة:

- المشاركة في الاجتماعات العامة للمجلس الدائم ومجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي والهيئات التابعة لهما.
- تقديم المدخلات عن طريق المستندات الخطية حول المسائل ذات الصلة مواضيعيًا باجتماعات المجلس الدائم أو مجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي، ومن المستحسن أن لا تتجاوز الـ 2000 كلمة (يجب أن تُرفق النصوص التي تتجاوز الـ 2000 كلمة بملخصات تنفيذية، توزعها الأمانة العامة). وقد تعطي منظمات المجتمع المدني، بطريقة مماثلة، عرضًا تقديميًا في بداية المداولات، بموافقة لجنة المجلس الدائم أو مجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي المختصة المسبقة
- الحصول على مسودات المقررات و/أو المقررات التي اعتمدها الجمعية العامة، والموافقة على التعليق عليها.
- استلام المقررات التي اعتمدها الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في جلستها العادية السنوية.
- المشاركة في الاجتماعات المغلقة للمجلس الدائم ومجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي وهيئاتها السياسية، بموافقة رئيس الجلسة.
- استلام المستندات مسبقًا لاجتماعات فرق العمل أو المجموعات المختصة للمجلس الدائم أو مجلس البلدان الأمريكية للتكامل الإنمائي. وقد تقوم منظمات المجتمع المدني، بعد الموافقة المسبقة، بتصريح تقوم بتوزيعه إلى الدول الأعضاء بغية أخذ المسألة بعين الاعتبار.
- تقديم طلب للتمويل من الصندوق المحدد لدعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في نشاطات منظمة الدول الأمريكية وفي عملية مؤتمرات قمة الأمريكيتين.³¹

³⁰ منظمة الدول الأمريكية، صفة المجتمع المدني في منظمة منظمة الدول الأمريكية. متوفر على الرابط التالي:

https://www.oas.org/en/ser/dia/civil_society/Status.shtml

تحسين مشاركة المجتمع المدني في جامعة الدول العربية

من الناحية الإجرائية، على منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى التسجيل أن ترسل كتابًا إلى الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، يتضمّن:

- الإسم الرسمي والعنوان وتاريخ تأسيس المنظمة واسم (أسماء) مدراءها وممثلها القانونيين.
- المجالات الرئيسية للنشاط وعلاقتها بنشاطات أجهزة منظمة الدول الأمريكية ووكالاتها وهيئاتها التي ترغب في المشاركة فيها.
- الأسباب التي تؤمن منظمة المجتمع المدني أنها تجعل مساهماتها المقترحة في نشاطات منظمة الدول الأمريكية مثيرة لاهتمام المنظمة.
- تحديد مجالات عمل منظمة الدول الأمريكية التي تقترح دعم النشاطات القائمة فيها أو إعطاء التوصيات حول الطريقة المثلى لتحقيق أهداف منظمة الدول الأمريكية.³²

إضافةً إلى ذلك، على طلب التسجيل أن يتضمّن:

- نسخة مصدقة لدى كاتب العدل لميثاق منظمة المجتمع المدني أو صكها التأسيسي أو نظامها الأساسي.
- التقرير السنوي الأحدث لنشاطات المنظمة.
- بيان مهام المؤسسة موقع (من قبل مدير أو ممثل قانوني).
- البيانات المالية للسنة المالية المنصرمة، بما فيها الإشارة إلى أي مصادر تمويل عامة أو خاصة (موقعة من قبل المسؤول المالي أو المحاسب القانوني للمنظمة).³³

انعقد منذ العام 2002، وبحسب ما تفيد صفحة الإنترنت التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والمخصّصة لنشاط منظمات المجتمع المدني وإنجازاتها، عدد كبير من الاجتماعات التي شاركت فيها منظمات المجتمع المدني. وكان لهذه الاجتماعات جداول أعمال مختلفة من حيث الموضوع، تتراوح بين تخفيف حدة الفقر ومكافحة العنصرية والحماية البيئية. وقد لعبت منظمات المجتمع المدني، بحسب منظمة الدول الأمريكية أدورًا هامة جدًا في هذه الظروف، وساهمت بأفكار وتوصيات قيّمة للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية والأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية خلال المداولات³⁴.

لمتابعة المسار الثاني والمشاركة في اجتماع متعلق بمنظمة الدول الأمريكية بصفة منظمة مجتمع مدني غير مسجّلة، يمكن القيام بطلب الحضور بصفة 'ضيف خاص'. وتشبه عملية القيام بهذا الأمر طلب التسجيل. يجب إرسال كتاب قبل 30 يومًا من الحدث على الأقل، تطلب فيه منظمة المجتمع المدني المشاركة. متى تمت الموافقة على الطلب، تُمنح منظمة المجتمع المدني صفة مراقب وتُصنّف على أنها ضيف خاص³⁵.

³¹ منظمة الدول الأمريكية، سجل المجتمع المدني. متوفر على الرابط التالي: https://www.oas.org/en/ser/dia/civil_society/registry.shtml. راجع أيضًا، منظمة الدول

الأمريكية، دليل مشاركة المجتمع المدني في أنشطة منظمة الدول الأمريكية، المذكرة 30، ص 22.

³² منظمة الدول الأمريكية، دليل مشاركة المجتمع المدني في أنشطة منظمة الدول الأمريكية، المذكرة 30، ص 23.

³³ المرجع نفسه.

³⁴ منظمة الدول الأمريكية، توصيات المجتمع المدني. متوفر على الرابط التالي: https://www.oas.org/en/ser/dia/civil_society/recomendations.shtml.

³⁵ منظمة الدول الأمريكية، دليل مشاركة المجتمع المدني في أنشطة منظمة الدول الأمريكية، المذكرة 30، ص 25-27.

أخيراً، في ما يتعلّق بالمسار الثالث، ثمة نوعان ممكنان من اتفاقيات التعاون بين منظمات المجتمع المدني ومنظمة الدول الأمريكية. الأولى، وهي اتفاقيات التعاون العام، مخصصة لمنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى تقديم خدمات استشارية لهيئات منظمة الدول الأمريكية وإلى نشر المعلومات حول نشاطاتها وبرامجها. تتضمن الثانية، وهي اتفاقيات التعاون الخاص، اتفاقيات حول تطوير البرامج التقنية أو الإدارية أو المالية في مجالات عمل منظمة الدول الأمريكية واتفاقيات حول المنظمات المختصة للبلدان الأمريكية بواسطة منظمة الدول الأمريكية واتفاقيات قام بها الأمين العام مباشرة³⁶. وعلى منظمة المجتمع المدني، لإبرام أي من هذه الإتفاقيات الخاصة، أن تحدّد أولاً القسم لدى الأمانة العامة الذي يتولّى المجال المواضيعي المعني، وأن تقدّم اقتراحاً ذا أهداف محددة بشكل واضح. وتُلزَم منظمات المجتمع المدني، بموجب اتفاقية تعاون مع منظمة الدول الأمريكية، بأن يكون لديها الموارد الإقتصادية والموظفين الكافيين لإيفاء الموجبات والشروط المشار إليها في الاتفاقية، ومتابعتها بالشكل المطلوب.

ii. مؤتمرات قمة الأمريكيتين

كانت منظمة الدول الأمريكية، ولا تزال، الوطن المؤسّساتي والمنظّم المركزي لمؤتمرات قمة الأمريكيتين، منذ العام 2001. وقد خلقت منظمة الدول الأمريكية، من خلال هذه المؤتمرات، الكثير من الفرص لمشاركة منظمات المجتمع المدني وحوارها. وبشكل خاص، "تدعم منظمة الدول الأمريكية منتديات المجتمع المدني في صياغة التوصيات المتعلقة بعملية القمة وخطة البلدان الأمريكية وتعقد اجتماعات خاصة مع مجموعة استعراض تنفيذ القمة لتبادل المعلومات حول عملية القمة، وتعمل مع مختلف شبكات المعارف للمجتمع المدني لتبادل المعلومات وتقديم الآراء حول تنفيذ ومتابعة ولايات القمة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات ومنظمات البلدان الأمريكية والأنظمة الدولية"³⁷.

تشكّل عملية مؤتمرات قمة الأمريكيتين أكبر منتدى حكومي في المنطقة، اجتمع فيه رؤساء الحكومات للدول الأعضاء بشكل منتظم كل سنتين إلى ثلاث سنوات منذ العام 1994 لمناقشة جدول أعمال المنظمة.³⁸ وقد أثبتت مشاركة منظمات المجتمع المدني على أنها "وسيلة قيّمة وهامة لشمّل الجهات الفاعلة الإجتماعية في الجهود لإحراز التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق الحوكمة الرشيدة" من خلال عملية مؤتمرات القمة، وقد أقرت عدة إعلانات للمؤتمر بالدور الهام للمجتمع المدني وقامت بتعهدات لخلق فرص أكبر لمشاركة المجتمع المدني³⁹. مثلاً على ذلك، تمّ الإتفاق خلال قمة بورت أوف سباين (مرفأ إسبانيا) في ترينيداد وتوباغو في العام 2009 على أن تشجيع مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني في تصميم سياسات وبرامج التنمية وتنفيذها، كما وفي تقديم المساعدة التقنية والمالية وتعزيز قدرتهم على المشاركة بشكل أكمل في نظام البلدان الأمريكية وبنائها يجب أن يُستكمل من قبل منظمة الدول الأمريكية⁴⁰.

³⁶ المرجع نفسه، ص. 27.

³⁷ المرجع نفسه، ص. 30.

³⁸ المرجع نفسه، ص. 29.

³⁹ المرجع نفسه، ص. 30.

⁴⁰ المرجع نفسه، ص. 31-32.

ت. المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة

يشكل المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة جهازاً رئيسياً للأمم المتحدة ذو إطار عمل رسمي للمشاركة مع المنظمات غير الحكومية⁴¹. تمنح العملية الرسمية الصفة الإستشارية للمنظمات غير الحكومية، ويعطهم هذا الأمر الحق بالمشاركة في المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة ذات العلاقة، كما وفي اجتماعات الهيئات التحضيرية لهذه المؤتمرات⁴².

وقد منح المجلس الإقتصادي والإجتماعي، منذ تأسيسه عام 1945، الصفة الإستشارية لحوالي 4,200 منظمة غير حكومية. العلاقة بين المجلس الإقتصادي والإجتماعي والمجتمع المدني متبادلة وتسمح للمجلس بمعرفة المنظمات التي تتمتع بخبرة في مجالات هامة، وتسمح لها في ذات الوقت بالتعبير عن آرائها على الساحة الدولية⁴³.

يرعى قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم 31/1996 الذي "يلخص شروط الأهلية للصفة الإستشارية وحقوق المنظمات غير الحكومية وموجباتها في الصفة الإستشارية والأصول لسحب الصفة الإستشارية أو تعليقها ودور لجنة المجلس الإقتصادي والإجتماعي للمنظمات غير الحكومية ومهامها ومسؤوليات الأمانة العامة للأمم المتحدة في دعم العلاقة الإستشارية"⁴⁴ منح الصفة الإستشارية للمنظمات غير الحكومية⁴⁵.

تنص المادة 13 من القرار رقم 31/1996 الشروط الرسمية لكي تُمنح المنظمات غير الحكومية الصفة الإستشارية:

على المنظمة غير الحكومية أن تكون قائمة (مسجلة رسمياً لدى السلطات الحكومية الملائمة كمنظمة غير حكومية/لا تبغى الربح) لمدة سنتين على الأقل وأن يكون لديها مقر معترف به قانونياً وبيان مهام تم اعتماده بطريقة ديمقراطية وسلطة للتكلم نيابةً عن أعضائها وهيكلية تمثيلية وآليات مساءلة ملائمة وعمليات صنع قرار ديمقراطية وشفافة. وعلى الموارد الأساسية للمنظمة أن تكون مشتقة، بجزئها الأكبر، من مساهمات الشركات المنتسبة الوطنية أو عناصر أخرى أو أعضاء أفراد.

ويشدّد المجلس الإقتصادي والإجتماعي على أهمية المبادئ الديمقراطية والشفافية ويؤكد على الحاجة للمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى الحصول على الصفة الإستشارية أن تتماشى مع "روحية ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ومبادئه"⁴⁶.

هناك ثلاثة أنواع من الصفات الإستشارية التي يمكن منحها من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي. الأولى هي الصفة الإستشارية 'العامة'، المخصّصة للمنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة والمعترف بها قانونياً. الصفة الثاني، الصفة

⁴¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، العمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودليل المنظمات غير الحكومية للحصول على الصفة الاستشارية، ص. 6. متوفر على الرابط التالي: <http://csonet.org/content/documents/Brochure.pdf>.

⁴² شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة التابعة للأمم المتحدة، تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة. متوفر على الرابط التالي: <https://www.un.org/development/desa/civil-society/2016/02/17/strengthening-civil-society-engagement-at-the-un/>

⁴³ المرجع نفسه.

⁴⁴ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، العمل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودليل المنظمات غير الحكومية للصفة الاستشارية، المذكرة 42، ص. 6.

⁴⁵ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القرار 31/1996، العلاقة الاستشارية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، 25 تموز/يوليو 1996. متوفر على الرابط التالي: <http://www.un.org/documents/ecosoc/res/1996/eres1996-31.htm>. راجع أيضاً، الأمم المتحدة، الصفة الاستشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. متوفر على

الرابط التالي: <http://www.un.org/esa/coordination/ngo/about.htm>

⁴⁶ المرجع نفسه، المادة 2.

الإستشارية 'الخاصة'، تُمنَح للمنظمات غير الحكومية ذات الخبرة المخصصة في مجالات معيّنة من النشاط التي يغطيها المجلس الإقتصادي والإجتماعي. الصفة الثالثة هي صفة 'القائمة'، المخصصة للمنظمات غير الحكومية التي لا تندرج في أي من الفئات الأخرى وتملك عامةً حيزاً ضيقاً لعملها⁴⁷. متى مُنِحَت منظمة ما الصفة الإستشارية وكانت سمعتها جيدة أمام المجلس الإقتصادي والإجتماعي، بإمكانها المشاركة في مجموعة من الأحداث، بما فيها جلسات المجلس الإقتصادي والإجتماعي العادية ولسات لجانها والهيئات التابعة الأخرى، مثال لجنة وضع المرأة أو لجنة التنمية المستدامة، التي تلتئم أغليبتها مرة في السنة على الأقل⁴⁸. في تلك الجلسات، قد تقدّم المنظمات غير الحكومية تصريحات خطية مسبقة وتقوم بتصريحات شفوية وتجتمع مع ممثلين رسميين آخرين أو ممثلين عن منظمات غير حكومية وتنظّم أحداث موازية وتحضرها وتشارك في النقاشات والحوارات التفاعلية وحلقات النقاش والإجتماعات غير الرسمية⁴⁹. إلا أن رقعة هذه النشاطات قد تختلف من هيئة إلى هيئة، وتعتمد على نوع الصفة الإستشارية التي تتمتع بها المنظمة غير الحكومية. يمكن للمنظمات غير الحكومية ذوات الصفة العامة، على سبيل المثال، أن تقدّم تصريحات خطية لا تتجاوز الـ 2000 كلمة، في حين أن بإمكان تلك التي تتمتع بصفة استشارية خاصة أن تحصل على 500 كلمة كحد أقصى.

والأهم من ذلك، أن الصفة الإستشارية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي تسمح للمنظمات غير الحكومية المعتمدة أن يكون لديها صفة مراقب في جلسات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو هيئة غير تابعة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي. لتنفيذ هذا الأمر، على المنظمة غير الحكومية ذات الصفة الإستشارية لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي أن ترسل كتاب طلب للإعتماد لدى المجلس⁵⁰.

ث. البنك الدولي

تشارك مجموعة البنك الدولي مع المجتمع المدني من خلال اتصالات استراتيجية، عن طريق بناء فهمٍ لأهداف البنك ودعمها والدعوة لفرص حوار بين البنك والمجتمع المدني وتسهيل الوصول إلى وحدات البنك ذات الصلة⁵¹. وبشكل عام، يتفاعل البنك الدولي مع نوعين من المنظمات غير الحكومية: المنظمات غير الحكومية التشغيلية التي تشارك بشكل رئيسي في تصميم المشاريع المتعلقة بالتنمية والمنظمات غير الحكومية المناصرة التي تتمركز نشاطاتها الرئيسية حول الدفاع عن قضايا محددة أو تشجيعها، ومحاولة التأثير على سياسية وممارسة البنك الدولي لهذه الأهداف⁵².

الهيئة المسؤولة عن الإشراف على مشاركة البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني هي فريق المجتمع المدني العالمي. وتتضمّن صلاحيته البحث عن منظمات "ذات حضور في الحياة العامة وتعبّر عن مصالح أعضائها والغير وقيمها، بناءً على اعتبارات

⁴⁷ الأمم المتحدة، الصفة الاستشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المذكرة 46.

⁴⁸ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القرار 31/1996، المذكرة 46، ص. 11-12.

⁴⁹ المرجع نفسه.

⁵⁰ المرجع نفسه، ص. 18.

⁵¹ البنك الدولي، المجتمع المدني، متوفر على الرابط التالي: <http://www.worldbank.org/en/about/partners/civil-society>.

⁵² مكتبات جامعة ديوك (Duke University)، المنظمات غير الحكومية: التعاون ما بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. متوفر على الرابط التالي:

<https://guides.library.duke.edu/c.php?g=289595&p=1930435>

أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية"، ثم المشاركة مع منظمات المجتمع المدني تلك من خلال "مشاركة المعلومات والحوار حول السياسات والإستشارة الإستراتيجية والتعاون التشغيلي والشراكات المؤسسية"⁵³.

وقد شهد البنك الدولي، في ما يتعلق بالحوار حول السياسات، ارتفاعاً في أعداد المشاركة لمنظمات المجتمع المدني التي تحضر اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية. الجدير بالذكر أن منتدى سياسات المجتمع المدني انعقد بالإشتراك مع صندوق النقد الدولي الذي يتخذ منهجية مماثلة لمشاركة منظمات المجتمع المدني ويشدّد أيضاً على أهمية الشفافية وتعزيز الحوار مع منظمات المجتمع المدني⁵⁴.

يشكّل منتدى سياسات المجتمع المدني الحدث الرئيسي لمشاركة منظمات المجتمع المدني، وهو انعقد سنوياً مباشرةً قبل اجتماعات الربيع للبنك وصندوق النقد الدولي. ويقدم منتدى سياسات المجتمع المدني مساحةً للحوار وتبادل للآراء مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والوفود الحكومية والجهات ذات المصلحة، وذلك على نطاق واسع من المواضيع. وعلى ممثلي منظمات المجتمع المدني الراغبين في الحضور أن يستحصلوا على اعتماد يتمّ على الإنترنت. ويجري فريق المجتمع المدني استعراضاً أولياً للطلبات لضمان تمثيل مقدمي الطلب منظمات المجتمع المدني المشاركة في عمليات تنمية السياسات الدولية و/أو أن العمل ذات الصلة قد تمّ. ثم يجري استعراض آخر من قبل مكتب المدراء التنفيذيين المستقرّ في بلاد مقرّ منظمة المجتمع المدني أو البلاد التي تعمل فيها بشكل رئيسي، أو بلاد جنسية مقدم الطلب. ويتمّ هذا الأمر في غضون ثمانية أيام، يُبلّغ عندها الممثلون بواسطة البريد الإلكتروني القرار النهائي. ويمكن لممثلي منظمات المجتمع المدني، في منتدى سياسات المجتمع المدني، أن يشتركوا في اجتماع مائدة مستديرة مع مدراء البنك الدولي التنفيذيين وأن يحضروا حوالي 40 جلسة حوار حول السياسات، منظمة في أغلبيتها من قبل منظمات المجتمع المدني⁵⁵. ويقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيضاً بالالتزام بالإستمرار بتحديث منتدى سياسات المجتمع المدني وتحسينه، ويدران لهذا الهدف جلسة آراء لتقييم منتدى سياسات المجتمع المدني في يوم المنتدى الأخير⁵⁶ ويقومان باستطلاع ما بعد منتدى سياسات المجتمع المدني، تُراجع نتائجه وتُنشر⁵⁷.

وقد استمر التعاون التشغيلي والشراكات المؤسسية بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني في النمو. وبحلول العام 2015، "ازدادت تنمية المشاريع لمنظمات المجتمع المدني في المشاريع الممولة من البنك... من 21% في العام 1990 إلى 88%"⁵⁸. ويساهم الإشتراك المتزايد لمنظمات المجتمع المدني في المشاريع والمبادرات الممولة من البنك الدولي في برهنة التوجّه نحو

⁵³ البنك الدولي، المجتمع المدني، المذكرة 52.

⁵⁴ البنك الدولي، المجتمع المدني، المذكرة 52، وصندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع الخاصة بصندوق النقد الدولي: صندوق النقد الدولي والمنظمات غير الحكومية. متوفر على الرابط التالي: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/civ.htm>.

⁵⁵ البنك الدولي، المجتمع المدني، المذكرة 52.

⁵⁶ البنك الدولي، منتدى سياسات المجتمع المدني: دليل للمشاركين: تشرين الأول/أكتوبر 10 - 13، 2017، ص. 4. متوفر على الرابط التالي:

<http://pubdocs.worldbank.org/en/398441507162124220/17AM-CSO-Participants-Guide.pdf>.

⁵⁷ البنك الدولي، منتدى سياسات المجتمع المدني: Summary of CSO Registration & Post-CSPF Survey Results. متوفر على الرابط التالي:

<http://pubdocs.worldbank.org/en/999171509575665176/AM17-CSPF-Data-and-Survey-Results.pdf>.

⁵⁸ البنك الدولي، المجتمع المدني، المذكرة 52.

التعاون المتزايد بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني. ولا تزال منظمات المجتمع المدني وممثلوها تُعطى دورًا أكثر أهمية في حوكمة البنك الدولي، بما في ذلك تقديم المدخلات حول تخصيص الموارد للمشاريع والمشاركة في عدة هيئات استشارية في البنك.

وقد سلّط البنك الدولي الضوء، في استعراضه الأخير لممارسات مشاركة المجتمع المدني، على الجهود الكثيرة للإستمرار في توسيع رقعة المشاركة على كافة الأصعدة. وقد تمّ إنشاء مجموعة استشارية للمجتمع المدني حول الصحة والتغذية والسكان بين 2010 و2012، لتقديم آليات للحوار متعلقة بسياسة الصحة وبرمجتها. وكانت منظمات المجتمع المدني مشاركة بشكل فاعل في مسائل متعلقة ببرامج البنك للبيئة وتغيّر المناخ، وأبرم البنك عددًا من الشراكات وأجرى تدريبًا مشتركًا مع منظمات المجتمع المدني حول مبادرات جمع البيانات والتبادل المفتوح للبيانات المفتوحة ورسم الخرائط الجغرافية للمشروع، بغية المساعدة في رصد المشاريع والنهوض بعد الكوارث. وقد تمّ بذل جهود كبيرة أيضًا لشمّل منظمات المجتمع المدني في عمليات صنع القرار لآليّتي تقديم منّح، ألا وهما البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي والشراكة العالمية للمساءلة الإجتماعية.

4. ممارسات جامعة الدول العربية

لا يزال الطريق طويلًا أمام جامعة الدول العربية من حيث تطوير سياسات وممارسات مشاركة قوية مع منظمات المجتمع المدني مقارنة بنظيراتها من المنظمات الحكومية الدولية من مناطق أخرى ذات حجم ومهمة متشابهين. لكي يتمكن المجتمع المدني من المشاركة بشكل هادف، على الجامعة العربية أن تصبح أكثر انفتاحًا وشفافية بكثير، وأن تُدخل إصلاحات جديدة على إجراءاتها الداخلية لضمان التشاور الحقيقي. وقد تمّ التبيان أنه حتى عندما تمكّنت منظمات المجتمع المدني من المشاركة بشكل وثيق مع الجامعة، كما حدث أثناء الأزمات في دارفور وسوريا، لم يتوفر منتدى منتظم لمشاركة منظمات المجتمع المدني ولا سياسة واضحة لكيفية المشاركة. بالإضافة إلى ذلك، لدى بعض هيئات الجامعة مبادئ توجيهية تعكس موقفًا عدائيًا تجاه المجتمع المدني.⁵⁹

ينص ميثاق جامعة الدول العربية (الميثاق)، الذي تمّ اعتماده في ٢٢ آذار من عام ١٩٤٥، في المادة ٢ منه، على أن الغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق سياساتها تحقيقًا للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها وتعزيز التعاون في الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة والشؤون الاجتماعية والصحية، من بين جملة من الشؤون الأخرى.⁶⁰ وفي عام ٢٠٠٢، أنشأت الجامعة إدارة منظمات المجتمع المدني التي أصبحت بمثابة نقطة اتصال بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة الجامعة وآلياتها.⁶¹ وبحسب الجامعة، تعمل أمانتها على توسيع التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني العربية من أجل تطوير استراتيجيات للشراكة وتعزيز قدراتها المؤسسية وتوعية المجتمعات العربية بدور

⁵⁹ مرفت رشماوي، جامعة الدول العربية: حقوق الإنسان المعايير والآليات: نحو مزيد من تواصل المجتمع المدني: دليل إرشادي، تشرين الثاني ٢٠١٥، ص. ٤-٥. متوفر على الرابط التالي: <https://www.opensocietyfoundations.org/sites/default/files/league-arab-states-manual-ar-20151125.pdf>

⁶⁰ ميثاق جامعة الدول العربية، ٢٢ آذار ١٩٤٥. متوفر على الرابط التالي: <http://www.refworld.org/docid/3ae6b3ab18.html>

⁶¹ جامعة الدول العربية، المجتمع المدني. متوفر على الرابط التالي: <http://www.lasportal.org/en/Pages/default.aspx>

المجتمع المدني وإنشاء شبكة واسعة من منظمات المجتمع المدني النشطة في المنطقة العربية وتسهيل التفاعل والتعاون بينها.⁶²

وقد برز اهتمام الجامعة المتزايد بهذا الموضوع من خلال عدد من المبادرات التي طرحها الأمين العام السابق للجامعة السيد عمرو موسى في عام 2002 من ضمنها استحداث منصب "مفوض الأمين العام للمجتمع المدني"، والذي تولاه عدد من أهم الشخصيات العربية حيث تولاه دولة السيد طاهر المصري، ثم تم تطوير المنصب لاحقاً ليصبح "مبعوث الأمين العام للمجتمع المدني"، وهو منصب تولته السفيرة نانسي بكير، ثم السفيرة د. هيفاء أبو غزالة. كما تم استحداث إدارة تعنى بشؤون "المجتمع المدني" وذلك في إطار إعادة هيكلة الأمانة العامة وتطوير منظومة العمل العربي المشترك.⁶³

ونص القرار رقم 280 الخاص بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والصادر عن القمة العربية التي عقدت في تونس بتاريخ 23 أيار/مايو 2004 على الموافقة على "حضور الجمعيات الأهلية وغير الحكومية العربية واتحادات المجتمع المدني المعتمدة لدى الدول الأعضاء بصفة مراقب في اجتماعات المجلس ولجانه، وذلك بدعوة من الأمانة العامة وفق الضوابط التي يضعها المجلس والأمين العام". وعليه، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعايير والضوابط التي يتم بموجبها مشاركة منظمات المجتمع المدني في اجتماعاته بصفة مراقب بموجب قراره رقم 1540 خلال الدورة غير العادية المنعقدة بتاريخ 6 كانون الثاني/يناير عام 2005. كما تم إضافة تلك المعايير والضوابط في النظام الداخلي المعدل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن، من الناحية العملية، يبقى التفاعل محدوداً مع منظمات المجتمع المدني. والعلاقة تبدو من خلال الأهداف التي صاغتها جامعة الدول العربية تجاه منظمات المجتمع المدني أنها باتجاه واحد. وقامت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (كانون الثاني/يناير 2013- الرياض) بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربي دعت الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق شراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وخاصة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما دعت منظمات ومنظمات المجتمع المدني إلى تقديم المزيد من المبادرات في المجالات الاجتماعية والتنموية والمساعدات الإنسانية، بما يسهم في تحقيق تنمية شاملة أقوى في المنطقة العربية.⁶⁴ فعلى أرض الواقع لا توجد هذه الشراكة الحقيقية بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في غالبية الدول العربية. كما ان منظمات المجتمع المدني أكثر حذراً في انفتاحها تجاه جامعة الدول العربية، في إشارة إلى ان الثقة بين كلا الطرفين ما زالت ضعيفة.

لقد بدأت الدعوات إلى تحقيق الإصلاحات على الميثاق ليشمل حماية حقوق الإنسان منذ زمن طويل وتزايدت بعد الربيع العربي في عام ٢٠١١. وفي العام نفسه، أُطلقت عملية إصلاح سنحت فرصة نادرة لمشاركة المجتمع المدني. فاحتشدت منظمات المجتمع المدني بسرعة وتحركت بطريقة منسقة وموحدة لتقديم توصياتها للإصلاح التي علمت بها الجامعة من خلال إبلاغ رسائل خاصة وعامة إلى المسؤولين المعنيين والانخراط في حملات مباشرة من خلال اجتماعات مع ممثلي الدول الأعضاء. وأفضت عملية الإصلاح إلى إنشاء أربع لجان للإصلاح، بما فيها لجنة للمشاركة المجتمعية في الجامعة.⁶⁵ وشملت

⁶² المرجع نفسه.

⁶³ منشور على الرابط التالي: <http://www.lasportal.org/ar/civilsociety/Pages/default.aspx>

⁶⁴ رابط موقع جامعة الدول العربية <http://www.lasportal.org/ar/civilsociety/Pages/default.aspx>

⁶⁵ مرفت رشماوي، جامعة الدول العربية: حقوق الإنسان المعايير والآليات: نحو مزيد من تواصل المجتمع المدني: دليل إرشادي، ملحوظة رقم ٦٠، ص. ١٥، ص. ٣٠-٣١.

المسودة النهائية للتعديلات المقترحة على الميثاق عددًا من الإصلاحات المهمة، مثال نص يحمي حقوق الإنسان. ولكن لم تُعتمد هذه التعديلات حتى اليوم.⁶⁶

إن الهيئة العليا للجامعة هي مجلس جامعة الدول العربية والذي يتألف من ممثلين من الدول الأعضاء يتخذون القرارات ويضعون السياسات على أعلى المستويات، وذلك عند اجتماعهم في مؤتمرات القمة العربية، التي تُعقد مرة واحدة سنويًا. أما المستوى التالي من عملية صنع القرار فيتمثل باجتماعات مجلس وزراء الخارجية والتي تُعقد مرتين في السنة، في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر.⁶⁷ وتُتخذ القرارات الجارية من قبل الممثلين الدائمين لدى الجامعة. كما تتخذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات الإقليمية في مؤتمرات القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تُعقد مرة كل سنتين وكذلك مؤتمرات القمة العربية الأفريقية ومؤتمرات القمة العربية ودول أمريكا الجنوبية التي تعقد من وقت إلى آخر. وللجامعة أيضًا لجنة دائمة لحقوق الإنسان والتي تنعقد مرتين في السنة وإدارة حقوق الإنسان التي توفر الدعم التقني للجنة، مثال إعداد التقارير ووضع جداول الأعمال. ويضم هيكل الجامعة ١٣ مجلسًا ووزاريًا متخصصًا في عددٍ من المجالات ذات لوائح تنظيمية خاصة بها. وتجتمع هذه المجالس دوريًا لاتخاذ القرارات واعتماد السياسات التي قد تُدرج على جدول الأعمال للنظر فيها واعتمادها من قبل مجلس الجامعة.

ما من قدرة لمنظمات المجتمع المدني على الوصول مباشرة إلى مؤتمرات القمة. كما لا يمكنها حضور أي من الدورات التي يعقدها مجلس وزراء الخارجية، ولا تعلن أي من الهيئتين جداول أعمالها مسبقًا.⁶⁸ وقج قامت منظمات المجتمع المدني، في ثلاث حالات، بمحاولات للتأثير على جداول أعمال القمة والمناقشات من خلال عقد منتديات موازية. وكان ذلك في بيروت في عام ٢٠٠٤⁶⁹ وفي الرباط في عام ٢٠٠٦⁷⁰ وفي القاهرة في عام ٢٠٠٩⁷¹. وعلى غرار مجلس الجامعة، إن اجتماعات المجلس الوزاري مغلقة أيضًا ولا يُفصح عن جداول الأعمال قبل الاجتماعات.⁷²

إن الترتيبات في اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان أفضل وبإمكان منظمات المجتمع المدني حضور دورات اللجنة إذا حصلت على صفة مراقب غير استشاري. وبناءً على اقتراح فلسطيني قدم الى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها رقم 32 عام 2012، قررت اللجنة إبلاء المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان الحاصلة على صفة مراقب ومعها حق تناول الكلمة بصدد كل بند من بنود جدول الأعمال قبل اتخاذ القرار بشأنها. كما قبلت توصية اللجنة الدائمة بإمكانية تقديم المنظمة الحاصلة على صفة مراقب من اللجنة الدائمة لاقتراحات لادراجها على جدول أعمال الاجتماع قبل شهرين من موعد انعقاد دورة اللجنة، وفي حالة حظي الاقتراح بموافقة عضو واحد من اللجنة عند بداية الاجتماع يدرج كبند ضمن مشروع جدول الأعمال.⁷³

⁶⁶ المرجع نفسه، ص. ١٥.

⁶⁷ المرجع نفسه، ص. ٢٠-٢٤.

⁶⁸ المرجع نفسه، ص. ٢٢.

⁶⁹ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الاستقلال الثاني نحو مبادرة للإصلاح السياسي في العالم العربي، ٢٠٠٤. متوفر على الرابط التالي: <http://www.cihrs.org/?p=4722&lang=en%5D>

⁷⁰ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، البيان الختامي للمنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية، ٢٠١٠. متوفر على الرابط التالي: <http://www.cihrs.org/?p=5758&lang=en%5D>

⁷¹ البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، المؤتمر الموازي للقمة العربية، ٢٠١٠. متوفر على الرابط التالي: <http://aphra.org/en/?p=32>

⁷² مرفت رشموي، جامعة الدول العربية: حقوق الإنسان المعايير والاليات: نحو مزيد من تواصل المجتمع المدني: دليل إرشادي، ملحوظة رقم ٦٠، ص. ٢٦.

⁷³ راجع الرابط التالي: <http://www.wattan.tv/news/10130.html>.

وبهذه التعديلات جرى تغيير نظري على دور منظمات المجتمع المدني الحاصلة على صفة مراقب لكن هذه التغييرات لم تنعكس بشكل عملي على عمل منظمات المجتمع المدني التي امتنعت، على سبيل المثال، عن تقديم اقتراحات على جدول الاعمال. بالإضافة إلى ذلك، اعتبارًا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، لم تتقدم غير ٢٣ منظمة من ١٢ دولة عربية وذلك بسبب المعايير التي تعتمد على قوانين وطنية لتأسيس الجمعيات والتي غالبًا ما تكون مقيدة في بعض البلدان العربية، إضافة إلى ان المؤسسات التي حضرت هذه الاجتماعات لم تلمس أية قدرة على التأثير على الحكومات بسبب حساسية ممثلو الحكومات العربية في التطرق إلى أي قضايا داخلية ذات علاقة بحقوق الانسان في بلدان العالم العربي. كما أن اللجنة الدائمة هي لجنة فنية تابعة للأمانة العامة تصدر توصيات ولا تملك سلطة اتخاذ القرار، والمشاركون في اجتماعاتها ليسوا اعضاء مستقلين بل يتبعون الحكومات في دولهم⁷⁴. أما إمكانيات منظمات المجتمع المدني الحاضرة فتكون محدودة للوصول إلى الوثائق والمداولات ذات الصلة.

أما في ما يتعلق بالقيمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، فما من آليات رسمية لمشاركة منظمات المجتمع المدني. إلا أنه صدرت قرارات عن مؤتمرات هذه القمة تضمنت بيانات تدعم مشاركة المجتمع المدني وتشجعها في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في المنطقة العربية. وقد حاولت منظمات المجتمع المدني استغلال ذلك من خلال الدعوة إلى تغيير شكل هذا المنتدى ليشملها مباشرة، ولكنها لم تنجح في تحقيق ذلك حتى الآن⁷⁵.

أما البرلمان العربي، وهو هيئة أخرى تابعة للجامعة أنشئ بموجب اتفاقية، فليس لديه أي آلية للحوار مع منظمات المجتمع المدني. وربما المجال مفتوح للدعوة إلى إنشاء آليات مناسبة من خلال مناشدة أعضاء البرلمانات الوطنية ممن هم أعضاء في البرلمان العربي أيضًا.

وتتمتع في العالم العربي هيئتان بممارسات أفضل نسبيًا في ما يتعلق بإشراك منظمات المجتمع المدني. الأولى هي لجنة حقوق الإنسان العربية، وهي هيئة مؤلفة من سبعة خبراء مستقلين أنشئت بموجب المادة ٤٥ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان⁷⁶، وهي تشرف على تنفيذ الميثاق. وتشجع هذه اللجنة منظمات المجتمع المدني على تقديم تقارير موازية وقد تدعو أحيانًا أي منظمة تختارها لحضور مناقشاتها. بالإضافة إلى ذلك، عندما تعقد اللجنة حوارات مع الدول الأطراف لمناقشة تقاريرها، فإنها تعقد أيضًا جلسات حوار مغلقة مع منظمات المجتمع المدني التي قدمت تقارير موازية. أما الهيئة الثانية التي أظهرت انفتاحًا ومشاركة أكبر مع منظمات المجتمع المدني فهي الأمانة العامة للجامعة، ولذلك كانت هي الجهة التي وُجّهت إليها منظمات المجتمع المدني نداءها وجهودها لتحقيق سياسات إشراك أفضل. وتنفذ الأمانة العامة القرارات وخطط العمل التي يعتمدها مجلس وزراء الخارجية كما تنظم دورات للهيئات الحكومية الدولية، مثال اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، والتي هي غير مفتوحة إلا أمام منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بصفة مراقب لدى تلك الهيئة⁷⁷. لكن الأمانة غير محصورة بالاتصال مع منظمات المجتمع المدني هذه وحسب، بل في الكثير من الأحيان تعقد اجتماعات يمكنها دعوة أي من منظمات المجتمع المدني إليها.

⁷⁴ مرفت رشناوي، جامعة الدول العربية: حقوق الإنسان المعايير والآليات: نحو مزيد من تواصل المجتمع المدني: دليل إرشادي، المذكرة ٦٠، ص. ٢٦.

⁷⁵ المرجع نفسه.

⁷⁶ تم اعتماده في أيار/مايو ٢٢ من عام ٢٠٠٤ ودخل حيز التنفيذ في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨. متوفر على الرابط التالي: <http://hrlibrary.umn.edu/instree/loas2005.html>

⁷⁷ مرفت رشناوي، جامعة الدول العربية: حقوق الإنسان المعايير والآليات: نحو مزيد من تواصل المجتمع المدني: دليل إرشادي، المذكرة ٦٠، ص. ٦١.

وقد نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، ومقرها بيروت، عددًا من المنتديات الموازية تحضيرًا للجولات المختلفة من مؤتمرات القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية. وقد نظمت منتدى قبل قمة عام ٢٠٠٩ في الكويت⁷⁸ ومنتدى آخر سبق قمة عام ٢٠١١ في القاهرة⁷⁹. وبالإشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCA) والمنظمة العربية للتنمية الإدارية (ARADO) ومؤسسة داغ همرشولد (Dag Hammarskjöld Foundation)، نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية منتدى في تموز ٢٠١٤ قبل مؤتمر ٢٠١٥ في تونس⁸⁰ (الذي تم تأجيله حتى عام ٢٠١٦). ولطالما دعت منظمات المجتمع المدني ممثلين من الجامعة إلى المشاركة في منتدياتها الموازية بهدف مناقشة جدول أعمال القمة والمناذاة بمشاركة أوسع. وفي ما يلي مثال عن ذلك:

تنظيم حوار مباشر بين مؤسسات جامعة الدول العربية وممثلين محليين وقوميين وإقليميين وممثلي منظمات المجتمع الدولي في المنطقة العربية بمشاركة الأمم المتحدة من أجل مناقشة آليات تشكيل إطار للحوار المؤسساتي والتعاون والشراكة.

... إننا نطالب القادة والرؤساء العرب المجتمعين في مؤتمر القمة بتوجيه الدعوة إلى اجتماع رفيع المستوى يعقد بعد عام ويخصص لبحث القضية الاجتماعية من الدول العربية. وينبغي أن ترفع التوصيات المنبثقة عنه إلى مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية الثالث المقرر بعد عامين، ولا بد أن تحافظ القمم اللاحقة على التوازن بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي.⁸¹

ولقد كان لحملات المجتمع المدني بعض التأثير، أقله على الورق، على مر السنين. ففي عام ٢٠٠٤، أكد بيان صادر عن مجلس الجامعة في القمة المنعقدة في تونس على أهمية المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة ودعم العمل العربي المشترك. كما أكد إعلان تونس الذي صدر عن تلك القمة على الدور المهم الذي يجب ان تضطلع به منظمات المجتمع المدني في بلورة مجتمع للمستقبل. وفي عام ٢٠٠٥، جاء في إعلان الجزائر الصادر عن مجلس الجامعة أن عملية السماح للمجتمع المدني في العالم العربي بالمشاركة في التنمية ستستمر. وفي عام ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الجامعة إعلان الخرطوم والذي سلط الضوء مرة أخرى على أهمية توسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني من خلال تحديث مؤسساتها ومواصلة جهود التنمية والإصلاح.⁸²

في عام ٢٠٠٨، ذهب القرار رقم ٤٣٣ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية إلى حد دعوة الأمانة العامة إلى التنسيق مع منظمات المجتمع المدني العربية التي كانت تتمتع بحق المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك من أجل الاضطلاع بأدوار فعالة ومؤثرة.⁸³ وفي عام ٢٠٠٩، دعا القرار رقم ١٥ الذي صدر عن القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية

⁷⁸ المرجع نفسه، بالإشارة إلى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، اجتماع إقليمي للمجتمع المدني تحضيرًا لمؤتمر القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بيان صحفي، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

⁷⁹ جسور: بوابة المجتمع المدني مشرق مغرب، دعوة مفتوحة، ٦ و٧ كانون الثاني ٢٠١١، المنتدى الإقليمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأزمات العالمية، 3 كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٠. متوفر على الرابط التالي: <http://demo.e-joussour.net/fr/node/6884>

⁸⁰ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، منتدى إقليمي: معالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية: الحاجة إلى نموذج تنموي جديد، ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٤. متوفر على الرابط التالي: <http://www.annd.org/english/itemId.php?itemId=72>

⁸¹ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، التقرير السنوي ٢٠١١. متوفر على الرابط التالي: www.annd.org/data/item/pdf/38.pdf

⁸² المرجع نفسه.

⁸³ المرجع نفسه.

في الكويت مرة أخرى إلى تفعيل منظمات المجتمع المدني العربية على المستويين الإقليمي والدولي وجاء في خطة العمل الصادرة عن تلك القمة ما يلي:

يوظف المجتمع المدني بأدوار مكملة للجهود الحكومية وموازية لها، لتحقيق المزيد من التنمية، مما يتطلب:

تعزيز دور منظمات المجتمع المدني لتضطلع بمسؤوليتها تجاه المجتمع.

تطوير التشريعات في الدول العربية لتعزيز التعاون بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.

تبادل التجارب الناجحة بين مؤسسات المجتمع المدني.⁸⁴

كما صدر بيان دعم آخر عن الجامعة في العام ٢٠١٣، بعد قمة الجامعة في المملكة العربية السعودية. ونتج عن هذه القمة إعلان الرياض الذي عبّرت فيه الجامعة بصراحة عن دعمها لمشاركة المجتمع المدني في التنمية، وسلّطت الضوء على الجهود الرامية إلى تطوير آليات من أجل مشاركة أوسع.⁸⁵ ودفع ذلك في نهاية المطاف بالأمانة العامة إلى إعلان العقد بين ٢٠١٦ و٢٠٢٦ على أن يكون عقد المجتمع المدني ويكون هدف هذا العقد زيادة المشاركة والتعاون مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.⁸⁶ ولكن لم تقترن هذه البيانات بإجراءات ملموسة، أقله على مستوى جامعة الدول العربية، نحو زيادة فرص المشاركة أمام منظمات المجتمع المدني.

5. الخلاصة

في العام 2012، قامت 37 منظمة حقوقية من كافة أنحاء العالم العربي، وفي مذكرة إلى رئيس لجنة تطوير التعاون العربي المشترك، بتحديد كلّ من العوائق أمام العلاقات الجديدة بين الجامعة ومنظمات المجتمع المدني كما والعناصر الرئيسية لحلها:

[أن] أحد الركائز الأساسية التي يجب أن يقوم عليها الإصلاح هو إصلاح علاقة الجامعة بالمجتمع المدني حيث تأخذ علاقة الجامعة بالمجتمع المدني منحى جديد. فلا يعقل أن يكون للجامعة دور في التحولات الديمقراطية، ودعم مطالبات المجتمع المدني بذلك وأيضاً استشارة المجتمع المدني في بعض من هذه الأمور الهامة أحيانا بدون أن تقوم الجامعة بتغيير حقيقي لمنحى علاقتها مع المجتمع المدني لتضع آليات ومعايير واضحة تقوم على الشفافية وتضمن علاقة مستمرة ترتبط بجميع هيئات الجامعة.

وهنا يجب على الجامعة أن تعدل إجراءاتها من أجل إحداث صفة استشارية حقيقية تتمتع بها منظمات المجتمع المدني، حيث تضمن إمكانية توصيل المجتمع المدني رؤيته إلى كافة هيئات الجامعة بما في ذلك القمة والمجلس والمجالس الوزارية المختلفة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبرلمان والأمانة الدولية. ولضمان ذلك من الضروري أن تعيد الجامعة النظر في المعايير المتبعة لإعطاء صفة استشارية (وليس صفة مراقب كما هو الحال الآن، والتي لا تسمح للمنظمات بالقيام بأية مداخلات أو إبداء آرائهم خلال الاجتماعات). ومن الضروري أن تختلف المعايير الجديدة عما هو متبع الآن بحيث يجب السماح للمنظمات العاملة حقيقة في مجال حقوق الإنسان (أو أي من المجالات الأخرى) من الحصول على هذه الصفة بدون إخضاع ذلك لموافقة الدولة محل عمل المؤسسة أو اشتراط أن تكون المؤسسة مسجلة حسب القانون المحلي، حيث أنه كما تعلمون فإن عددًا كبيرًا من بلدان الدول

⁸⁴ جامعة الدول العربية: المجتمع المدني. متوفر على الرابط التالي: <http://www.lasportal.org/en/civilsociety/Pages/default.aspx>

⁸⁵ المركز الدولي للقانون غير الربحي، مراقب الحرية المدنية: جامعة الدول العربية. متوفر على الرابط التالي: <http://www.icnl.org/research/monitor/las.html>

⁸⁶ مرفت رشاوي، جامعة الدول العربية: حقوق الإنسان المعايير والآليات: نحو مزيد من تواصل المجتمع المدني: دليل إرشادي، ملحوظة رقم ٦٠، ص. ٣٧، بالأشارة إلى "تبدأ جامعة الدول العربية بصياغة مشروع "عقد المجتمع المدني"، yanair.net، أيلول ٢٠١٤.

تحسين مشاركة المجتمع المدني في جامعة الدول العربية

العربية ما زال يقيد حرية التجمع وتشكيل الجمعيات بشكل واسع ومخالف لالتزام هذه الدول بحسب القانون الدولي. وتجدر الإشارة أن هذه هي الإجراءات المتبعة الآن في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بخصوص منح الصفة الاستشارية.

كما يجب السماح للمنظمات غير الحكومية حضور الاجتماعات والجلسات الرسمية لهيئات الجامعة والاضطلاع على المواد المعنية مسبقاً وإبداء الرأي والملاحظات. كما أنه من الضروري إيجاد آليات لضمان الاستماع للمنظمات غير الحكومية حول الأمور الموضوعية على جداول أعمال الاجتماعات المختلفة.⁸⁷

لقد أصدرت هيئات مختلفة من جامعة الدول العربية بيانات إيجابية حول أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية بشكل عام، وفي أنشطة الجامعة بشكل خاص. لقد حان الوقت الآن لتجاوز مجرد تكرار تلك التصريحات. على جامعة الدول العربية الآن أن تتخذ إجراءات ملموسة على هذه الجبهة. أما المكان المناسب للنظر فيه للحصول على إرشادات في هذا الصدد هو مدونة الممارسات الجيدة للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار. وعلى نحو مماثل، على الجامعة أن تنظر إلى دليل منظمة الدول الأمريكية لمشاركة المجتمع المدني كإلهام لكيفية صياغة القواعد الإجرائية الخاصة بها التي تحكم تسجيل منظمات المجتمع المدني ومنحها الاعتمادات.

ومن ضمن الأمور الحيوية أن تخلق الجامعة العربية فرصاً حقيقية لمشاركة المجتمع المدني إذا كانت ترغب في تحسين علاقتها مع القطاع الاجتماعي هذا. ومن شأن القيام بذلك تحسين عملية وضع السياسات ضمن جامعة الدول العربية وتيسير عملية تطبيق تلك السياسات، وقبل ذلك كله، تحسين مصداقية المنظمة ومكانتها. وبهذه الطريقة، تستطيع جامعة الدول العربية إظهار القيادة في المنطقة، على أمل أن يقوم أعضاؤها بحذو حذوها مع مرور الوقت. في ما يلي، نضع توصياتنا المحددة للمضي قدماً في هذه المسألة.

التوصيات لتحقيق الإصلاح

تمثل التوصيات التالية مخططاً عاماً للخطوات التي نؤمن أنه على جامعة الدول العربية اتخاذها للمضي قدماً من ناحية إشراك المجتمع المدني.

1. الاستشارات بشأن الاستشارات

كخطوة أولى، على جامعة الدول العربية أن تضع إطار عملٍ للوصول إلى المجتمع المدني العربي لمناقشة الخطوات التي يمكن اتخاذها لتحسين فرص مشاركته. وعلى هذه العملة أن يحترم هذا ما يلي:

- على العملية أن تكون عملية شراكة في مستويات الشراكة الصادرة عن مجلس أوروبا، وذلك بهدف عمل جامعة الدول العربية بشكل وثيق مع المجتمع المدني أقله من ناحية استكشاف خيارات لإطار المشاركة القوي.
- على العملية أن تكون ترابطية بطبيعتها، مع سلسلة من الخطوات التي تبدأ من تبادل الأفكار إلى التوصيات الملموسة للإصلاح.

⁸⁷ مذكرة حول تطوير العمل العربي المشترك قدمتها 37 منظمة حقوق إنسان ، 20 آذار/مارس 2012. متوفر على الرابط

التالي: https://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/Arab_NGOS_Memorandum_Development_of_League_of_Arab_States_English_March2012.pdf

تحسين مشاركة المجتمع المدني في جامعة الدول العربية

- على العملية أن تكون شفافة قدر المستطاع، مع إعطاء المجتمع المدني تفاصيل دقيقة حول طريقة التفكير ضمن جامعة الدول العربية أثناء إجراء المناقشات.
- على جامعة الدول العربية التعهد في النهاية الأولية لهذه العملية بالقيام بمراجعة جوهرية لمنهجها الحالي في ما يتعلق بإشراك المجتمع المدني، وكجزء من ذلك، باعتماد سياسة جديدة أو إطار سياسيات لذلك.
- يجب إيلاء الاعتبار لإنشاء هيكل جديد ومخصص ضمن جامعة الدول العربية لقيادة هذه العملية، في محاولة لبناء الثقة مع منظمات المجتمع المدني والتغلب على التوترات السابقة داخل هذه العلاقة.

2. الحصول على المعلومات

تُعتبر الشفافية أساسية لبناء الثقة وتيسير أي شكل من أشكال المشاركة الحقيقية والمضي قدماً بأي طريقة مجدية في هذا المجال. على جامعة الدول العربية أن تلتزم بمستويات انفتاح أكبر بكثير من تلك التي تمارسها حتى اليوم. مع مرور الوقت، عليها أن تعتمد سياسة الكشف عن المعلومات المخصصة. في غضون ذلك، عليها البدء في الكشف، على أقل تقدير، عن ما يلي:

- على أجهزة جامعة الدول العربية أن تنشر جداول أعمال اجتماعاتها الرئيسية، مثال مؤتمر القمة، وذلك في وقت مبكر بما فيه الكفاية لتكون مفيدة.
- على الأجهزة أن تنشر أيضاً، ومجددًا في وقت مبكر بشكل ملائم، وثائق أساسية رئيسية تتعلق بالمسائل التي سيتم مناقشتها في جدول الأعمال، ولا تخضع إلا لأسس مشروعة للسرية، مثال الأمن الوطني.
- عند نشر المعلومات، يجب الاستفادة بشكل كامل من تكنولوجيات الاتصالات الحديثة، بما في ذلك الموقع الإلكتروني، من خلال إنشاء صفحات وبوابات مخصصة لنشر المعلومات على سبيل المثال.

3. منح الإعتماد

يجب أن يكون جزء من نهج المشاركة مع المجتمع المدني هو تعزيز نظام صفة المراقب الحالي في نهج الصفة الإستشارية، أسوةً بمنظمات حكومية مشتركة أخرى. عند القيام بهذا الإنتقال، يجب اتباع المبادئ التالية:

- يجب تبسيط عملية الحصول على الصفة وعزلها عن الإعتبارات السياسات أو غيرها من الإعتبارات التي لا علاقة لها بها. يجب منح الصفة لأي منظمة تفي بالشروط الرسمية لهذا الأمر، بما في ذلك الإشتراك في النشاطات التي تحقق المستوى العتبي من العلاقة بعمل جامعة الدول العربية والإلتزام باحترام معايير معينة.
- يجب النظر في إنشاء مستويات مختلفة من الصفة، كما في المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، وذلك لتصميم ذلك بشكل مناسب لعمل مختلف منظمات المجتمع المدني واحتياجاتها.
- قدر المستطاع، على عملية منح الصفة إِمّا أن تُطبّق مباشرةً على مجموعة كاملة من هيئات جامعة الدول العربية، وبالأخص تلك التي تنطرق إلى حقوق الإنسان والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإمّا أن يمكن استخدامها لتسهيل

تحسين مشاركة المجتمع المدني في جامعة الدول العربية

الحصول على الصفة مع هيئات أخرى (كما هي الحال مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، داخل نظام الأمم المتحدة).

- يجب أن تمنح الصفة لمنظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من حقوق المشاركة، وليس فقط الحق بالحضور وسماع الجهات الفاعلة الرسمية.

4. قضايا أخرى

إلى جانب الاعتماد الرسمي، على جامعة الدول العربية أن تنظر في عدد من الطرائق الأخرى لدعم مشاركة المجتمع المدني. وعلى هذا الأمر أن يشمل:

- توفير التمويل وأشكال أخرى من الدعم (مثل التدريب) لمشاركة منظمات المجتمع المدني أمام جامعة الدول العربية وفي سياقات أخرى، على حد سواء.
- إنشاء منتديات محددة لمشاركة المجتمع المدني، أسوةً بمنتدى سياسات المجتمع المدني للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال.
- إنشاء عدد من خيارات المشاركة ما بعد الاعتماد الكامل، مثال تقديم الطلبات على أساس مخصص لحضور اجتماع معين أو مجموعة من الاجتماعات أو هيئة أو العمل مع جامعة الدول العربية لتقديم السياسات (من خلال تقديم الخدمات أو غيرها من الأعمال البرنامجية، على سبيل المثال).